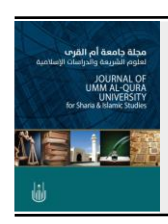


مجلة جامعة أم القرى

لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill



دليل التمانع عند المتكلمين والاعتراضات عليه، دراسة تحليلية نقدية

Evidence of objection to speakers and objections to it, a critical analytical study

د. حماد بن زكي بن حماد الحماد

الأستاذ المساعد في قسم الثقافة الإسلامية بجامعة حائل، المملكة العربية السعودية.

Dr. Hammad bin Zaki bin Hammad Al-Hammad

Assistant Professor, Department of Islamic Culture, University of Hail, Saudi Arabia.

تاريخ التقديم: 1/3/2023 تاريخ ارسال التعديلات: 11/4/2023 تاريخ القبول: 9/5/2023

Received:1/3/2023 Revised:11/4/2023 Accepted: 9/5/2023

الملخص: يهدف هذا البحث إلى بيان حقيقة دليل التمانع عند المتكلمين وكشف أبرز الاعتراضات الفلسفية والكلامية عليه، ونقد ذلك وفق منهج أهل السنة والجماعة، ويقوم البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي باستقراء تقريرات المتكلمين لدليل التمانع والاعتراضات التي اعترضت عليه، ثم المنهج النقدي وفق عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد تم التوصل إلى أن عامة المتكلمين يستدلون بدليل التمانع على إثبات الربوبية ولم يخالف في ذلك إلا قلة منهم، وأنهم متفقون على جوهر الدليل وإن اختلفوا في بعض فروعه وفي الأمثلة عليه، وأن دليل التمانع دليل صحيح لا إشكال فيه من حيث الأصل، وأن الاعتراضات الفلسفية والكلامية عليه اعتراضات متهافتة تناقض صريح الشرع ومبادئ العقل الضرورية، ولكن المتكلمين وقعوا في قصور كبير حين صرفوا عنايتهم إلى توحيد الربوبية وأهملوا مقتضاه وهو توحيد الألوهية، وأن موقف أهل السنة من دليل التمانع موقف معتدل بين الإفراط والتفريط حيث يرون صحته وموافقته للشرع والعقل، ولكن ينتقدون مبالغة المتكلمين في الوقوف عنده وجعله غاية كبرى، خلافًا لمنهج القرآن الذي يجعله مقدمة فطرية لوجوب إفراد الله بالعبادة.

الكلمات المفتاحية: التمانع، الاعتراضات الفلسفية والكلامية، وحدانية الله.

Abstract:

This research aims to provide a critical and analytical study of the evidence of reluctance among speakers and the objections raised against it. It seeks to clarify the true nature of this evidence and highlight the most prominent philosophical and rhetorical objections to it. The research is conducted within the framework of Sunni and community beliefs and employs an analytical-inductive approach by examining the statements of the speakers regarding the evidence of reluctance and the objections raised against it. The findings suggest that the evidence of reluctance is fundamentally sound and does not face any inherent issues. Furthermore, the philosophical and verbal objections to it are found to lack coherence. However, it is observed that theologians have committed significant oversights by focusing on the unification of divinity while neglecting its implications, particularly the unification of divinity.

Keywords: Indications, the invitation, the Qur'anic story, God's Prophet Lot, peace be upon him.

Doi: https://doi.org/10.54940/si75214388

معلومات التواصل : حماد بن زكي بن حماد الحماد

البريد الالكتروني الرسمي : hz.alhammad@uoh.edu.sa

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن العناية بتوحيد الله -تعالى- واعتقاد وحدانيته، وأنه لا سريك له في ملكه ولا منازع له في خلقه منهج قرآني وهدي نبوي، وهو أساس الدين وجوهر الإيمان، ولا يصح وصف أحد بالإيمان وهو لم يقر بأن الله رب كل شيء ومليكه، ولميفرده بما يختص به من الملك والتدبير، ومن استحقاقه للعبادة وحده لا شريك له.

وقد كان للمتكلمين عناية ظاهرة بالاستدلال على وجود الله ووحدانيته، وتقرير الدلائل الدالة على ذلك، وقد سلكوا في سبيل ذلك مسالك متنوعة وطرقًا متباينة، منها ما هو حق لا ريب فيه ولا إشكال، ومنها ما هو باطل تلقفوه من علم الكلام والفلسفة، ومنها ما هو مزيج من الحق والباطل، ومتضمن للصواب والخطأ، والرشاد والزيغ.

وقد كان لهم عناية خاصة بمسألة وحدانية الله، وأنه لا رب غيره يشاركه تدبير الكون، أو ينازعه ربوبية الخلق، وقد سلكوا في الاستدلال على هذه المسألة وتقير هذه الحقيقة دليلًا مشهورًا، اشتهروا بعنايتهم به، وطال كلامهم فيه، وتنوعت عباراتهم في تقريره، ألا وهو دليل التمانع، الذي كان أعظم أدلتهم في تقرير تفرد الله في ربوبيته وملكه وتدبيره.

وقد كان لبعض المتفلسفة والمتكلمين اعتراضات مشهورة على هذا الدليل، وإيرادات أوردها في القدح في دلالته، رأوا أنها تسقط مكانته، وتذهب حجته، كما كان لأهل السنة موقف معتدل من هذا الدليل، وما تضمنه من صواب، وما لحقه من إشكال.

وهذا البحث يسعى إلى كشف حقيقة دليل التمانع عند المتكلمين، من معتزلة وأشعرية وماتريدية، وبيان أشهر الاعتراضات عليه، سواء كانت اعتراضات فلسفية وكلامية، أو نقدات من أهل السنة والجماعة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تعلقه بتوحيد الله -تعالى- من جهة، ومن جهة أخرى في أهمية هذا الدليل ومنزلته عند الطوائف الكلامية المخالفة لأهل السنة في الدلائل والمسائل، ومن جهة ثالثة في ارتباط هذا الدليل بآيات من القرآن الكريم، اختلف في تقرير دلالتها وكونها من الأدلة الدالة عليه.

أهداف البحث:

1- بيان حقيقة دليل التمانع عند المتكلمين.

2- شرح أشهر الاعترضات الكلامية والفلسفية عليه.

3- بيان موقف أهل السنة من دليل التمانع.

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي باستقراء تقريرات المتكلمين لدليل التمانع والاعتراضات التي اعترضت عليه، ثم المنهج النقدي في نقد ذلك وفق عقيدة أهل السنة والجماعة.

الدراسات السابقة:

لم أقف بعد البحث والتتبع على دراسة مقاربة لبحثي سوى بحث واحد، هو "التمانع الدال على التوحيد في كتاب الله ونقد مسالك المتكلمين"، للدكتور محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الجهني، وهو بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، ع 45، ذو القعدة 1429هـ، وهو بحث مفيد ونافع، إلا أن لي عليه عدة ملاحظات جوهرية:

1- أن الباحث الفاضل -وفقه الله- بالغ في نقد دليل التمانع عند المتكلمين، وخلص في ملخص البحث إلى أن أدلتهم في مسألة التوحيد التي اعتمدوا في تقريرها على دليل التمانع تسفر عن "مناقضتها للعقل والشرع"(1)، وذكر أن دليل التمانع:(دليل مشبوه لا يأنس الاعتقاد الصحيح به)(2).

2- حصر الباحث الفاضل بحثه في دلالة آية الأنبياء، وهي قوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء:22]، وأعرض عن دلالة آية المؤمنون وهي قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون:91].

3- ، وآية الإسراء وهي قوله تعال: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلا﴾ [سورة الإسراء:42].

4- ، وهما دليلان مهمان في المسألة، خاصة آية سورة المؤمنون التي اتفق العلماء على دلالتها على التمانع في الربوبية، والتي تؤكد أن دليل التمانع في أصله صحيح، ولا يصح الاعتراض على المتكلمين في تقريره، وإن كان يعرض لهم الخطأ في بعض تفاصيله وفي عدم فهم وجه دلالته كما سيأتي شرحه وبيانه(3).

5- بالغ الباحث الفاضل في رد استدلال المتكلمين على التمانع بآية سورة الأنبياء(4)، وخلص إلى أن المتكلمين أخطؤوا في حمل دلالة الآية على التمانع في الربوبية، وأن تفسيرهم لها باطل، وهذا قدر من الزيادة في الرد، في حين لم يذكر أن هذا القول في تفسير الآية هو قول لعدد من

---

(1) انظر: ملخص البحث.

(2) التمانع الدال على التوحيد في كتاب الله ونقد مسالك المتكلمين: (ص118).

(3) انظر: المصدر السابق: (ص108 وما بعدها).

(4) انظر: المصدر السابق: (ص113-120).

أهل السنة والجماعة، الذين يقررون أن الآية في تقرير التمانع في الربوبية، وهو قول قوي ومعتبر، وله حظه من النظر والاستدلال، وليس من بدع المتكلمين ومما انفردوا به لتسوغ هذه المبالغة في الرفض والاعتراض.

6- لم يذكر الباحث الفاضل اعتراضات المتكلمين والفلاسفة على هذا الدليل، وما أوردوه حوله من تشكيكات، خاصة اعتراضات ابن رشد وابن عربي الطائي والآمدي والتفتازاني وغيرهم، وإنما اكتفى بإشارة مجملة في سطر واحد إلى أن بعض المتكلمين أوردوا على دليل التمانع إمكانية اتفاق الإلهين(1)، ولم يفصل في ذلك، ولم يذكر أوجه ردهم وجوابهم عن هذا الاعتراض المشهور، كما لم يذكر موقف أهل السنة من هذه الاعتراضات.

وسيضمن هذا البحث بإذن الله ذكر الآيات الثلاث والأقوال فيها، وبيان أشهر الاعتراضات الفلسفية والكلامية، وأوجه رد المتكلمين عليها، وموقف أهل السنة منها، كما سيتضمن البحث بيان موقف أئمة الماتريدية من هذا الدليل والاعتراضات عليه، وهو ما لم يتضمنه البحث المشار إليه.

خطة البحث:

وينقسم هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: حقيقة دليل التمانع عند المتكلمين.

المبحث الثاني: الاعتراضات الفلسفية والكلامية على دليل التمانع.

المبحث الثالث: موقف أهل السنة والجماعة من دليل التمانع والاعتراضات عليه.

المبحث الأول: حقيقة دليل التمانع عند المتكلمين:

يقوم علم الكلام على الاستدلال بالأدلة العقلية، والمتكلمون يرون هذه الأدلة أدلة عقلية محضة، يراد منها نصر العقائد وتثبيتها، ولكنها في حقيقة الأمر أدلة يختلط أمرها، فمنها ما هو مأخوذ من الفلسفة، كدليل الأعراض ودليل التركيب، اللذين استدلوا بهما على وجود الله -تعالى- ومباينته للمخلوقات وتنزهه عن مشابهة المحدثات، ومن أدلتهم ما هو مركب من دلائل عقلية صحيحة، ودلائل فاسدة مشتبهة، ومنها ما هو مستمد من دلائل شرعية صحيحة ودلائل عقلية لا إشكال فيها.. إلى غير ذلك.

والمتكلمون يبدأون تقرير عقائدهم بالاستدلال على وجود الله -تعالى- لأن معرفته عندهم نظرية وليست فطرية، فعلى المكلف بناء على ذلك الابتداء بالنظر أو بالقصد إلى النظر أو بالشك، على خلاف بينهم في أول الواجبات على المكلف، يرجع عند التحقيق إلى كونه خلافًا لفظيًا(2).

ثم إذا تحقق لهم الاستدلال على وجود الله بالأدلة التي أحدثوها، وقالوا بلوازمها، التي كان من أعظمها نفي صفات الله بحجة استلزامها لمشابهته للمحدثات، يتجهون بعد ذلك إلى إثبات وحدانية الله، وأنه لا شريك له في ربوبيته ولا منازع له في ملكه، ولا في تدبيره للكون، وهذا هو مفهوم التوحيد عندهم، حيث ترجع معانيه كلها إلى معان نظرية اعتقادية لإثبات وحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله، فالتوحيد عندهم هو(اعتقاد الوحدانية في الذات والصفات والأفعال)(3).

وقد اعتنى المتكلمون في تقريرهم لوحدانية الله في ملكه وتدبيره بدليل مشهور، هو "دليل التمانع"، وله مكانة عظيمة في كتبهم، ولا يكاد يوجد كتاب من كتب علم الكلام إلا وفيه تقرير لهذا الدليل، وبيان لحججه، وشرح لمفهومه.

وخلاصة تقرير هذا الدليل هي أنه لو فرض وجود رب متماثلين لهذا العالم، وأرادا أمرًا معينًا، فإن ها هنا احتمالين:

الاحتمال الأول:

أن تتعاند وتختلف إرادتيهما حول المحل المعين، كأن يرد أحدهما تحريك جسم ويريد الآخر سكونه، أو يريد أحدهما إحياء إنسان ويريد الآخر إماتته، فمع هذا الاحتمال يمتنع تعدد الأرباب، لأن الحال ها هنا لا تخرج عن ثلاثة أمور:

1- أن يتم مرادهما معًا، وهذا محال لأنه يستلزم الجمع بين الضدين.

2- ألا يتم مراد واحد منهما، وهذا يستلزم عجزهما معًا، وخلو الجسم المراد تحريكه أو تسكينه من النقيضين.

3- أن يتم مراد واحد منهما، ولا يتم مراد الآخر، وهذا يستلزم عجز من لم يحصل مراده، فلا يصح أن يكون ربًا، لأن العاجز لا يصلح لمقام الربوبية.

فالحاصل من امتناع هذه الأمور الثلاثة سقوط الاحتمال الأول وامتناعه.

الاحتمال الثاني:

أن تتفق إرادة كل من الربّين وتتوارد على مراد معين، كأن يريدان معًا إحياء إنسان أو إماتته أو تحريك جسم معين أو سكونه، فعلى هذا الاحتمال لا يخلو الحال من أحد أمرين:

---

(1) انظر: المصدر السابق: (ص117).

(2) انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، لإبراهيم البيجوري: (ص61-62)، درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية: (353/7.).

(3) المسامرة في شرح المسايرة، لابن الهمام الحنفي: (ص47)، وانظر: الإنصاف، للباقلاني: (ص32-34)، نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني: (ص90).

1- أن يكون المراد قد وقع بفعليهما وإرادتيهما معًا، فيلزم من ذلك أن يكون المفعول المعين داخل تحت قدرة قادرين مستقلين، وهذا ممتنع.

2- أن يكون المراد المعين قد وقع بفعل أحدهما وقدرته، دون قدرة الآخر وفعله، وهذا أيضًا ممتنع، لأنه يلزم منه الترجيح بلا مرجح، إذ إن نسبة الممكنات ينبغي أن تكون بين الإلهين على السوية، وإلا لبطل وصفهما بالقدرة التامة التي هي مقتضى الربوبية.

وبامتناع هذين الأمرين يسقط الاحتمال الثاني، وبامتناع الاحتمالين معًا يمتنع تعدد الأرباب، وينتقض هذا الفرض المحال، وهو المقصود.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي في تقرير دليل التمانع:(لو كان مع الله تعالى قديم ثان لوجب أن يكون مثلًا له...، فلو قدر وقوع التمانع بينهما بأن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر يريد تسكينه لكان لا يخلو إما أن يحصل مرادهما، وذلك يؤدي إلى اجتماع الضدين، أو لا يحصل مرادهما وذلك يقدح في كون الواحد الذي يثبت بالدلالة قادرًا لذاته، أو يحصل مراد أحدهما دون الآخر، فمن حصل مراده هو الإله ومن لم يحصل فهو الممنوع.)(1).

وقد اعتمد الأشاعرة على هذا الدليل، بنفس صورته عند المعتزلة، يقول الجويني:(لو قدرنا إلهين وفرضنا الكلام في جسم وقدرنا من أحدهما إرادة تحريكه ومن الثاني إرادة تسكينه، فتتصدى لنا وجوه كلها مستحيلة، وذلك أنا لو فرضنا نفوذ إرادتهما ووقوع مراديهما لأفضى ذلك إلى اجتماع الحركة والسكون في المحل الواحد، والدلالة منصوبة على اتحاد الوقت والمحل، ويستحيل أيضًا أن لا تنفذ إرادتهما، فإن ذلك يؤدي إلى خلو المحل القابل للحركة والسكون عنهما، ثم مآله إثبات إلهين عاجزين قاصرين عن تنفيذ المراد، ويستحيل أيضًا الحكم بنفوذ إرادة أحدهما دون الثاني، إذ في ذلك تعجيز من لم تنفذ إرادته)(2).

كما اعتمد الماتريدية على هذا الدليل وقرروه في كتبهم بمثل طريقة المعتزلة والأشاعرة، دون خلاف فيما بينهم(3).

ومن الملاحظ في هذا المقام أن المتكلمين لم يكتفوا بتقرير الأدلة العقلية على مسألة التمانع، بل أضافوا إلى ذلك الاستدلال ببعض الأدلة الشرعية، التي رأوا أنها تدل على تقرير التمانع في الربوبية، واستحالة أن يكون للعالم خالقين متماثلين في القدرة والملك والتدبير، وهذا بخلاف في منهجهم في الاستدلال على وجود الله أو في تقرير اتصافه بالصفات فإنهم يغلب عليهم الاستدلال بالأدلة الكلامية المحدثة كدليل الأعراض والتركيب، والإعراض عن الدلائل الشرعية التي تناقض ما قرروه، ولهذا قالوا بالتعارض بين العقل -ويعنون به العقل الكلامي- وبين النقل.

والآيات المتعلقة بدليل التمانع هي ثلاثة آيات:

1- قوله تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء:22].

2- وقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون:91].

3- وقوله تعال: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ [سورة الإسراء:42].

وقد اتجهت عناية المتكلمين إلى دلالة آية الأنبياء على التمانع الذي ذكروه، وصرفوا إليها جل عنايتهم، حيث قرروا أن هذه الآية الكريمة تدل على دليل التمانع دلالة قاطعة لا شك فيها.

ويكون المراد من الآية وفق هذا الاعتبار أنه لو كان في السماوات والأرض آلهة مع الله غير الإله الواحد الذي فطرهما، لاختل نظامهما وفسدتا،وسبب فسادها ما يكون بين الآلهة من التنازع وطلب الغلبة، ومن الاختلاف وطلب نفوذ الإرادة، فلما لم يكن شيء من ذلك علم أن المدبر للمخلوقات والخالق لها واحد لا شريك له في ملكه ولا منازع له في خلقه، والفساد على هذا الاعتبار فساد مادي محسوس لما علم انتفاؤه علم انتفاء لازمه(4).

---

(1)شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار الهمذاني: (ص278)، وانظر: المغني، له:(4/ 245، تنزيه القرآن عن المطاعن، له: (ص243).

(2) الإرشاد، لأبي المعالي الجويني: (ص53)، وانظر: الإنصاف، للباقلاني: (ص49-50)، نهاية الإقدام، للشهرستاني: (ص91)، هداية المريد لجوهرة التوحيد، لإبراهيم اللقاني: (ص100-103)، مقدمات المراشد في علم العقائد، لابن خمير السبتي: (ص166)، الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي: (ص298-302)، شرح الخريدة البهية، لأبي البركات الدردير: (ص158-160).

(3) انظر: التوحيد، لأبي منصور الماتريدي: (ص87)، التمهيد، لأبي المعين النسفي: (ص23)، غاية المرام في شرح بحر الكلام، لحسن المقدسي: (ص365)، تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد، لأبي إسحاق الصفار: (ص370-374)، المسامرة في شرح المسايرة، لابن الهمام: (ص72-78)، تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي: (2/ 231-233).

(4) انظر: التوحيد، للماتريدي: (ص87)، الإرشاد، للجويني: (ص55)، الاقتصاد، للغزالي: (ص351)، تفسير ابن جزي الكلبي: (138/2)، تفسير الجلالين: (422/1)، تفسير القرطبي: (279/11)، بحر العلوم، للسمرقندي: (423/2)، الكشاف، للزمخشري: (3/ 7-8).

وكذلك الأمر في آيتي سورة المؤمنون والإسراء، فإن المتكلمين يفسرونهما بما يفيد التمانع في الربوبية، وإن كانت عنايتهم بهاتين الآيتين أقل بكثير من عنايتهم بآية الأنبياء، وسيأتي مزيد بيان لذلك في تضاعيف البحث(1).

المبحث الثاني: الاعتراضات الفلسفية والكلامية على دليل التمانع:

لم يخلُ دليل التمانع الذي قرره عامة المتكلمين وأكثروا القول في بيان حججه من نقد واعتراضات، وتشكيك وإيرادات، منها ما جاء من خارج الدائرة الكلامية، كالنقد الفلسفي على سبيل الخصوص، ومنها ما كان من داخل الدائرة الكلامية.

ومن أشهر الاعتراضات التي اعترض بها على دليل التمانع ما أورده الفيلسوف ابن رشد، حيث رأى بأن هذا الدليل ضعيف متهافت، وأنه لا يصح الاستدلال به عقلًا ولا شرعًا، وأنه لا يجري مجرى البرهان ولا يستقيم على مجرى الشرع، ويقرر أن ذلك من تكلف الأشاعرة، الذين استدلوا بهذا الدليل وادعوا يقينيته وأنه السبيل إلى الاستدلال على وحدانية الله، وأن العامة لا يمكنهم فهم هذا الدليل المتكلف، ولا يحسنون فهم وجه الدلالة منه.

فأما كون دليل التمانع لا يجري مجرى البرهان العقلي فهو مبني على جواز اتفاق الإلهين وعدم اختلافهما، وهذا أليق بالآلهة من الخلاف، فيكونان قد فعلا ما يتعلق بالمراد المعين والمفعول المعين على سبيل الاتفاق أو على سبيل التعاون والمداولة، وهذا مبني على قاعدة قياس الغائب على الشاهد، التي يستخدمها الأشاعرة وغيرهم كثيرًا، فلماذا لا يقال ذلك في حق الإلهين كما يقال ذلك في الشاهد في حق صانعين اتفقا على صنع مصنوع(2).

وأما كون دليل التمانع لا يجري مجرى الشرع عند ابن رشد فلكون استدلال المتكلمين بآية الأنبياء استدلال باطل لا يدل على مرادهم، لأن المتكلمين فهموا الآية على قاعدة السبر والتقسيم، فالأقسام عندهم ثلاثة:

1- إما أن يتفق الإلهين.

2- وإما أن يختلفا.

3- وإما أن يتم مراد أحدهما دون الآخر.

ويقرر ابن رشد أن الآية جاءت على غير هذه القاعدة التي تعرف في المنطق بالقياس الشرطي المنفصل، بل جاءت على طريق القياس الشرطي المتصل، والفرق كبير بين الطريقين، ولذلك فإن المحال الذي أفضى إليه استدلال المتكلمين غير المحال الذي جاء في الآية، حيث زعموا أن الآية تدل على أكثر من محال واحد، اعتمادًا على تقسيمهم الفروض إلى ثلاثة، فكانت المحالات ثلاثة:

1- إما أن يكون العالم لا موجودًا ولا معدومًا.

2- وإما أن يكون موجودًا معدومًا في الوقت نفسه.

3- وإما أن يكون الإله عاجزًا مغلوبًا.

وأما المحال الذي جاء في الآية فهو محال واحد فقط، معلق بوقت مخصوص، (وهو أن يوجد العالم فاسدًا في وقت الوجود، فكأنه قال: لو كان فيهما آلهة إلا الله لوجد العالم فاسدًا الآن، ثم استثنى أنه غير فاسد، فوجب أن لا يكون هناك إلا إله واحد)(3).

وابن رشد يعتبر من أقوى الذين اعترضوا على دليل التمانع وأوردوا هذا الإيراد، وهو جواز إتفاق الآلهة وعدم اختلافها، وقد تابعه على نقده ابن عربي الطائي، ورأى أن طريقة المتكلمين جمعت بين الجهل بما قرره الله من وجه الدلالة على أحديته، وبين سوء الأدب بما أدخلوا فيها من الأمور القادحة، ويتابع ابن رشد في أن آية الأنبياء تضمنت الاستدلال بالقياس الشرطي المتصل وليس المنفصل كما يزعم عامة المتكلمين(4).

وممن انتقد دليل التمانع النصير الطوسي حيث ذكر بأن أدلة الفلاسفة في امتناع وجود واجب الوجود أفضل من هذه الطريقة الكلامية التي استخدمها المتكلمون، والتي إن صحت فهي إنما تدل في غايتها على امتناع وجود ربين متساويين في القدرة والربوبية، مع أن قول المشركين لم يكن كذلك، بل كانوا يدعون وجود آلهة متعددة مع تفاوت قدرتها، بحيث يقدر الأعلى على دفع قدرة الأدنى، ومنعه مما يريد، ودليل التمانع بالصورة التي يقررها المتكلمون لا تدل على امتناع ذلك(5).

ولم يسلم دليل التمانع من اعتراضات وتشكسكات من داخل الدائرة الكلامية، وأشهر من نقد الدليل بما يقارب نقد ابن رشد التفتازاني، حيث أورد شبهة اتفاق الإلهين وعدم اختلافهما، وأن مجرد افتراض تعدد الآلهة لا يستلزم التغالب فيما بينها ولا يستلزم فساد العالم، لاحتمال اتفاقهما وعدم حصول التنازع بينهما ابتداءً، وبنى على هذا الاحتمال

(1) انظر حول دلالة آية المؤمنون عند المتكلمين: تبصرة الأدلة، للنسفي: (1/ 232-236)، نهاية الإقدام، للشهرستاني، (ص91-92)، تفسير ابن جزي: (254/3)، المحرر الوجيز، لابن عطية: (154/4)، وحول دلالة آية الإسراء عند المتكلمين: تفسير أبي السعود: (174/5)، مفاتح الغيب، للرازي: (20/ 174).

(2) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة، ابن رشد: (ص125).

(3) الكشف عن مناهج الأدلة، ابن رشد: (ص127).

(4) انظر: الفتوحات المكية، ابن عربي الطائي: (290/289/2).

(5) انظر: شرح المحصل، النصير الطوسي: (ص140).

أن الدليل الوارد في القرآن خطابي إقناعي وليس برهانيًا حاسمًا للشك قاطعًا للجدل(1).

وممن أورد هذا الاعتراض الغزالي في كتابه "إلجام العوام عن علم الكلام"، حيث أشار إلى عدم مناسبته للعوام الذين يمكن تشكيكهم في برهانية دليل التمانع باحتمال اتفاق الآلهة وعدم تنازعها(2)، على أنه نصر هذا الدليل وقرر قوته واحتج له في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد"(3).

وقد ذكر أبو المعين النسفي أن أبا هاشم الجبائي المعتزلي قد قدح في دلالة التمانع بسبب تجويز إتفاق الإلهين، وأن هذا ممكن وليس فاسدًا عقلًا، وأننا إننا علمنا أن الصانع للعالم واحد بدلالة السمع لا العقل(4).

ولكن شبهة اتفاق الإلهين ردها عامة المتكلمين وبينوا تهافتها ولم يقبلوها، وأن افتراض وجود إلهين يوجب التمانع بينهما ضرورة، وأن الاتفاق بينهما يوجب القدح في قدرة كل منهما بالضرورة.

وبيان ذلك: أنه لو قدر اتفاق الإلهين على مراد معين، فإن الفعل إما أن يكون مرادًا لهما معًا وهذا ممتنع، وإما أن يكون المراد المعين متعلق بقدرة واحد منهما وإرادته دون الآخر، وهذا يعني امتناع تعلق قدرته بالفعل، لا لسبب إلا لكون هذا الفعل قد تعلقت بقدرته قدرة الإله الأول، مع كونه ممكنًا في ذاته، وهذا يستلزم عجز الإله الذي لم يتعلق الفعل بقدرته وإرادته، والعاجز لا يكون إلهًا، فبطل بذلك الاحتمال الذي فرضوه من جواز اتفاق الإلهين وعدم تنازعهما.

ولا يصح أن يقال بأن تعلق القدرة بينهما في هذا المقام تكون على سبيل المداولة بأن يفعل أحدهما في وقت دون وقت، أو في مكان دون مكان، لأن هذا يستلزم عجز الآخر حال عدم تعلق الفعل بقدرته، وضعفه عن الاستقلال التام عن الإله الآخر(5).

ومن أشهر المتكلمين الذين أسقطوا حجية دليل التمانع، وذكروا انه متهافت لا يصح الاعتماد عليه في تثبيت وحدانية الله الآمدي، فقد جزم بأن هذا الدليل غلط، وأنه لا يسلم من الانتقاد القوي الذي لم يستطع الإجابة عنه، وتمنى أن يكون عند غيره جوابًا لما أورده، وحاصل ما ذكره الآمدي من قدح في دليل التمانع هو تجويز أن تكون قدرة كل من الإلهين مشروطة بألا يفعل الآخر، ويعتبر أن فرض الاختلاف بين الإلهين مبني على تجويز تعلق إرادة كل منهما بالمراد المعين، وهذا محال في ذاته، ويجوز أن يكون كل واحد من الإلهين قادرًا على الفعل المعين حال عدم قدرة الآخر عليه، وهذا لا يقدح في قدرة الخر لأنه بمثابة قدرة الواحد منهما على الضدين بشرط عدم الآخر، ولا يستحيل أن يجمع الإله الواحد بين الضدين فإنه يستحيل أن تتعلق قدرة كل من الإلهين بالفعل المعين بشرط أن يكون في حال عدم قدرة الآخر عليه(6).

ولكن هذا الاعتراض الذي جاء به الآمدي لم يجد رواجًا عند عامة المتكلمين بل فندوه وردوا عليه وبينوا وجه مغالطته، ووجه ذلك أن الإله القادر على فعل أحد الضدين يفعلهما جميعًا بمشيته وقدرته وحده، وإذا اختار فعل أحدهما لم يكن عجزًا عن فعل الآخر، بل هو قادر عليه تمام القدرة متى اختاره، فالأمر متعلق بإرادته واختياره، وليس من عدم تعلق القدرة عليه، فلا يصح بذلك اشتراط أن تكون قدرة أحد الإلهين بعدم قدرة الآخر معه وقياسها على مسألة قدرة الإله الواحد على فعل أحد الضدين دون الآخر، لأن اختيار أحدهما لفعل معين يعني أنه سد طريق قدرة الآخر عليه، ويصبح الآخر لا يمكنه الفعل إلا إذا أمكنه الإله الأول أن يفعل، وهذا عجز لا يمكن أن يكون مع وصف الألوهية وتمام القدرة(7).

ومن الإيرادات التي أوردها التفتازاني والطوفي على دليل التمانع أن المفترض في الإلهين أن يكونا حكيمين وعلى الغاية من العلم بوجوه المصالح والمفاسد، فعلى ذلك فإن كلًا منهما متى علم المصلحة في أحد الضدين امتنع من إرادة الآخر، وقد أجاب عنه الفتازاني بقوله:(لو سلم كون الإرادة تابعة للمصلحة ففرض الكلام فيما إذا استوت في الضدين وجوه المالصح)(8) ، أما الطوفي فكانت إجابته أحكم وأقوى من جواب التفتازاني حيث بين أن منصب الإلهية يقتضي الكمال المطلق، والتوحيد والتفرد بالتصرف، (ولئن صح اقتضاء الحكمة عدم المخالفة بينهما،

---

(1) انظر: شرح العقائد النسفية، للتفتازاني: (ص56-57).

(2) انظر: إلجام العوام عن علم الكلام، أبو حامد الغزالي: (ص152.).

(3) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي: (293-302).

(4) انظر: تبصرة الأدلة، للنسفي: (1/ 234-236).

(5) انظر: تبصرة الأدلة، للنسفي: (1/ 236-238)، نهاية الإقدام، للشهرستاني: (ص92)، الإشارة لمذهب أهل الحق، للشيرازي: (ص188)، نهاية العقول، للرازي:(340/3)، المطالب العالية، للرازي:(135/2-147).

(6) انظر: أبكار الأفكار، للآمدي: (97/2-103، غاية المرام من علم الكلام، له: (ص151-155).

(7) انظر: شرح المقاصد، للتفتازاني: (36/4)، هداية المريد، للباجوري:(101-102).

(8) شرح المقاصد، للتفتازاني: (36/4.).

فهي أيضًا تقتضي عدم المشاركة في الملك فلا يصح وجودها منهما)[1] ، وهذا الرد أسلم من رد التفتازاني الذي اتجه إلى مسألة استواء وجوه المصالح والمفاسد، مما يمكن الاعتراض عليه بأن هذا يمتنع في حق الإله الذي لا يمكن أن تشتبه عليه وجوه المصالح ولا أن تلتبس عليه وجوه المفاسد لكمال علمه وتمام تدبيره.

المبحث الثالث: موقف أهل السنة والجماعة من دليل التمانع:

يقوم منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال الشرعي على أساس التسليم المطلق للنصوص الشرعية، وهذا مبني على اعتقادهم أن الدين قد كمل في دلائله ومسائله، وأنه لا يمكن أن توجد مسألة من دين الله ثم لا تكون الأدلة النقلية غنية بالدلالة عليها وكافية في تقريرها في أبلغ أسلوب وأحكم بيان وأسطع برهان.

وليس المقصود بدلالة النقل الدلالة الخبرية المحضة، بل إن الأدلة النقلية غنية بالدلائل العقلية على مسائل الاعتقاد[2]، وفيها شفاء وبلغة لمن تأملها حق التأمل، وسلم من الإشكالات المنهجية التي تحجبه عن الاستفادة منها، وبناء على ذلك فإن أهل السنة يعتقدون أن العقل والنقل متوافقان ومتلازمان ومتعاضدان، ولا يسلمون بإمكان حصول التعارض بينهما، فضلًا عن أن يقولوا بحصول التعارض بالفعل، ولا يكون التعارض إن هو وجد إلا لضعف في النقل أو لفساد في العقل، واعتماده على أوهام ومغالطات وظنون يظنها معقولات[3].

كما يقوم منهج أهل السنة والجماعة في باب النقد والرد على المخالفين على أساس العدل والإنصاف، وقبول الحق من كل قائل به ولو كان مخالفًا، ورد الباطل من كل قائل به ولو كان موافقًا، وأن الحق قيمته في ذاته لا في قائله، وأن قبوله واجب متحتم من كل أحد، فهم يقولون الحق ويرحمون الخلق، ويلتزمون العدل والنصفة في النقد[4].

وبناءً على ذلك فإن دليل التمانع الذي استدل به المتكلمون على ربوبية الله ووحدانيته، دليل صحيح لا إشكال فيه من حيث الأصل، وإن كان يعرض للمتكلمين بعض الخطأ في بعض تفاصيله وفي الاستدلال له، وقد نص على أن دليل التمانع الكلامي دليل صحيح عدد من أئمة أهل السنة، يقول الإمام ابن تيمية:(الذي ذكره النظار عن المتكلمين، الذي سموه دليل التمانع، برهان تام على مقصودهم.

وهو امتناع صدور العالم عن اثنين...، بل هو برهان صحيح عقلي كما قدره فحول النظار)[5] ، وذكر أنه من التوحيد الواجب[6]، وأن عناية المتكلمين في التوحيد بأن الله لا شريك له في الملك وأنه رب كل شيء(هو أجود ما اعتمدوا به من دين الإسلام في أصولهم حيث اعترفوا فيها بأن الله خالق كل شيء ومربه ومدبره)[7].

وقد بين ابن تيمية أن الاعتراضات التي وجهت إلى دليل التمانع غير صحيحة، وانتقد ابن رشد والآمدي وغيرهما ممن اعترضوا على الدليل ولم يفهموا وجه تقريره الصحيح، فمما قاله في نقد شبهة اتفاق الإلهين التي تبناها ابن رشد:(أن كلا منهما إن لم يكن قادرا على الاستقلال كان عاجزا، وإن كان قادرا عليه وهو لا يمكنه مع معاونة الآخر كان ممنوعا من مقدوره، وهو مثل العجز وأشد.

وكذلك إن لم يكن قادرا على خلاف مراد الآخر كان عاجزا، وإن كان قادرا ولم يفعل إلا ما يوافق الآخر، فإن كان الفعل الآخر ممكنا لا مانع له من غيره أمكن تقديره، ويعود دليل التمنع، وإن لم يكن ممكنا، لزم تعجيزه، ومنعه بغيره.)[8].

كما رد ابن تيمية على اعتراض الآمدي على دليل التمانع بتجويز أن تكون قدرة كل واحد من الغلهين مشروطة بألا يفعل الآخر معه، وبين أنه لم يفهم وجه تقرير الدليل، ورد عليه بعبارة أوضح وحجة أكمل من رد المتكلمين عليها، يقول في بيان وجه الرد:(القدرة على كل من الضدين على سبيل البدل لا توجب عجز القادر ولا تنافي كمال قدرته إذ الجمع بين الضدين ممتنع لنفسه وليس بشيء باتفاق العقلاء فلا يدخل في مسمى قوله تعالى: "على كل شيء قدير"، إذ لا حقيقة لهذا في الخارج أصلا، ولكن الذهن يفرضه ليعرف امتناع ثبوته في الخارج، وأما القادر إذا كان ممنوعا من غيره لا يقدر مع وجود الغير على ما يقدر عليه حال عدمه، فإنه يلزم أن يكون عاجزا ممنوعا بغيره، وهذا يقدح في قدرته.

والعقل الصريح يفرق بين من لا يكون قادرا متمكنا إلا في حال انفراده لا في حال وجود نظيره، وبين من يكون قادرا مطلقا، فيعلم أن الأول

(1) علم الجذل في علم الجدل، للطوفي: (ص48).

(2) انظر: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، للدكتور سعود العريفي: (ص59-141).

(3) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية: (156/1).

(4) انظر: قواعد وضوابط منهجية للردود العقدية، للدكتور أحمد قوشتي: (2/ 808-818-824).

(5) درء تعارض العقل والنقل: (9/ 354-355)، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية:(312/3)، شرح الأصبهانية، ابن تيمية:(ص121)، شفاء العليل، لابن قيم الجوزية:(485/1).

(6) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية: (387/2).

(7) التسعينية، ابن تيمية: (3/ 796)

(8) درء تعارض العقل والنقل: (9/ 369) للشوكاني: (204/3).

عاجز قدرته مشروطة بتمكين الغير له، بخلاف الثاني.)(1).

ولكن دليل التمانع مع كونه صحيحا في ذاته إلا أن تقرير المتكلمين له لم يخل من إشكالات كانت مثار نقد عند أهل السنة والجماعة، وحاصل هذا النقد الذي وجهه أهل السنة يتبين من خلال الأوجه الآتية:

الوجه الأول:

أن دليل التمانع وإن كان صحيحًا في نفسه فإن غايته هي إثبات وحدانية الله في ربوبيته، وهذا قدر صحيح من الحق وجزء متحتم من الإيمان الواجب الذي لا يتم إيمان أحد إلا به، ولكن توحيد الربوبية على ضرورته وأهميته لا يكفي العبد ولا ينفعه إذا لم يعمل بلازمه ومقتضاه، وهو إفراد الله بالعبادة والتوجه إليه بالتذلل والخضوع، وهذا ما يعرف عند أهل السنة بتوحيد الله في ألوهيته، وهو مقتضى معنى الإله شرعًا، إذ الإله هو المألوه الذي تألهه القلوب، لما يتصف به من الكمال وتمام الملك والقدرة والتدبير.

والمتكلمون بالغوا في العناية بإثبات وحدانية الله في ربوبيته من خلال دليل التمانع الذي ذكروه، وصرفوا جل عنايتهم في تقريره ورد الاعتراضات عنه، ولكنهم في المقابل أهملوا جانب توحيد الله في ألوهيته وضرورة إفراده بالعبادة وحده لا شريك له، مع كونه لازمه الضروري ومقتضاه الشرعي.

وقد بين أهل السنة في هذا المقام من النقد أن شرك عامة المشركين لم يكن بسبب اعتقادهم وجود أرباب مع الله مماثلة له في خصائص الربوبية ومشاركة له في تدبير الكون، حتى شرك المجوس والمانوية القائلين بأن العالم له إلهين هما النور والظلمة، يتفقون على أن النور خير من الظلمة وأنه هو الإله المحمود وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم مع ذلك مختلفون في شأن الظلمة من حيث القدم أو الحدوث، فلم يثبتوا إلهين متماثلين من كل وجه، وحتى شرك النصارى القائلين بالتثليث لم يقولوا بأن للعالم ثلاثة أرباب منفصلة عن بعضها ومتماثلة من كل وجه، بل هم يقررون أن الإله الخالق للعالم واحد، ولكنه ثلاثة في الأقنوم!

وسبب الشرك عند عامة المشركين لم يكن إثبات إلهين متماثلين في الربوبية، بل كان في الغالب يرجع إلى أحد سببين:

1- الغلو في الصالحين وتصوير تماثيلهم واتخاذهم شفعاء يتوسلون بهم إلى الله، كما قال تعالى عن قوم نوح-عليه السلام-: ﴿وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح:23].

2- عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب، كشرك قوم إبراهيم -عليه السلام-.

وعامة المشركين كانوا مقرين بربوبية الله من حيث الأصل، ولم ينازعوا في كونه ربًا للعالم ومدبرًا له، وإنما كان شركهم في الألوهية، ومنازعتهم في وجوب صرف العبادة لله وحده لا شريك له، وهذا الذي ذكره القرآن عنهم، في مثل قوله تعالى﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُون﴾ [سورة يونس:18].

، وقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلاَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرِ﴾ [سورة الممتحنة:4].

، فلو أن أحدا أقر بتوحيد الربوبية الذي بالغ في إثباته المتكلمون ولم يأت بمقتضى ذلك من وجوب التأله لله وعدم الإشراك به في العبادة لما كان ذلك نافعًا له عند الله، لأن حقيقة دعوة الرسل -عليهم السلام- متمثلة في وجوب إفراد الله بالعبادة وليس في مجرد الإقرار بأن الله رب كل شيء ومليكه، يقول الله -تعالى- ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلاَلَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [سورة النحل:36].

فالخلاصة أن المتكلمين اعتنوا ببعض التوحيد الواجب الذي لم ينازع فيه عامة المشركين، وانصرفوا عن تقرير التوحيد الواجب الذي نازع فيه عامة المشركين، وهو توحيد الألوهية(2).

الوجه الثاني:

المبالغة في حمل دلالة آية سورة الأنبياء على التمانع الذي قرروه، وعدم اعتبارهم للقول الآخر في المسألة أو الإشارة إليه، وهو قول قوي نصره جمع من السلف والخلف، وهو أن الآية لم تكن في تقرير توحيد الربوبية وتقرير التمنانع فيه، بل لتقرير التمانع في الألوهية، وليس الذي ينتقد على المتكلمين اختيارهم أن دلالة آية الأنبياء في الربوبية إنما المنتقد هو عدم اعتبارهم للقول الآخر في الآية، وهو فرع عن مبالغتهم في تقرير توحيد الربوبية وإعراضهم عن تقرير توحيد الألوهية، والذين قالوا بأن

(1) شرح الأصفهانية، ابن تيمية: (ص122-123).

(2) انظر: شرح الأصفهانية، ابن تيمية: (ص123-133)، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية: (3/313-330)، اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية: (2/ 387)، شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي: (1/ 141-151)، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، عبد الرحيم صمايل السلمي: (ص229-232).

دلالة آية الأنبياء تدل على التمانع في الألوهية استدلوا بعدة أمور:

1- أن الله -تعالى- قال: "آلهة"، ولم يقل "أربابًا"، وبين مدلول الرب والإله فرق، فالرب معناه متعلق بالربوبية والملك والتدبير، والإله هو الذي تألهه القلوب وتتجه إليه محبةً وتعظيمًا، فمعناه متعلق بالألوهية(1).

2- أن دلالة سياق الآيات كان في تقرير توحيد الألوهية وإنكار الشرك فيه، وليس متجهًا إلى تقرير الربوبية، ليصح حمل دلالة التمانع عليه، والمشركون الذين جاءت الآية في الإنكار عليهم لم يكونوا ينازعون في ربوبية الله، ولا ينكرون تفرده بالملك والتدبير، وإنما كانوا يشركون معه غيره في التقرب والزلفى والتعبد(2).

3- أن الفساد المذكور في الآية هو ضد الصلاح، وهو فساد معنوي بعد وجود العالم، وليس فسادًا ماديًا يقتضي خرابًا محسوسًا، ولو أن الله أراد الفساد بمعنى عدم الوجود كما يرى المتكلمون لقال: "لو كان فيهما آلهة إلا الله لم توجدا، أو لم تخلقا، أو لعدمتا" أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة على هذا المعنى، ووجه الفساد الحاصل في العالم على هذا القول في تفسير الآية: أنه لو كان في السماوات والأرض آلهة تعبد من دون الله لحصل فساد عظيم فيهما، بسبب شؤم الشرك بالله، فإنه لا صلاح للخلق ولا انتظام لأمرهم إلا بعبادة الله وحده والبعد التام عن الشرك به(3).

ويقابل هذه المبالغة التي كانت من المتكلمين مبالغة بعض أهل السنة ممن نصروا بأن دلالة آية الأنبياء في الألوهية في رد استدلال المتكلمين بالآية على التمانع في الربوبية، وأن تفسيرهم للآية (غلط عظيم)(4) ، حتى صار كثير من الباحثين لا يعتبر القول الآخر في المسألة، ولا يذكره مع كونه قولًا معتبرًا لجمع من أهل السنة وليس من مفردات المتكلمين وما اختصوا به عن غيرهم من الطوائف(5).

ولا إشكال في حمل معنى الآية على التمانع في الألوهية، فإن من تأمل

(1) انظر: شرح الطحاوية، لابن أبي العز: (1/ 154).

(2) انظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية: (9/ 344)، شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز:(144/1)

(3) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية: (334/3)، درء تعارض العقل والنقل: (371/9-372)، اقتضاء الصراط المستقيم: (387/2).

(4) جامع المسائل، ابن تيمية: (6/ 97)

(5) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلنمين، للسلمي: (ص231)، تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، للدكتور غبد القدار الحفظي: (ص483)، منهج الطوفي في تقرير العقيدة، للدكتور إبراهيم المعثم: (88/1)

حجج أصحاب هذا القول يعلم قوتها ونصيبها الكبير من الوجاهة والاعتبار، ولكن الإشكال في القطع بكون الآية دلت عليه، والمبالغة في رفض القول الآخر الذي يقرر أنها في التمانع في الربوبية، فهذا القدر من الزيادة موضع نقد.

وقد حمل عدد من العلماء معنى الآية على التمانع في الربوبية، يقول الإمام البغوي في معنى قوله تعالى: "لفسدتا":(لخربتا وهلك من فيهما بوجود التمانع بين الآلهة، لأن كل أمر صدر عن اثنين فأكثر لم يجر على النظام)(6) ، ويقول الشيخ ابن سعدي في تفسيرها:({لَوْ كَانَ فِيهِمَا} أي: في السماوات والأرض {آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} في ذاتهما، وفسد من فيهما من المخلوقات، وبيان ذلك: أن العالم العلوي والسفلي، على ما يرى في أكمل ما يكون من الصلاح والانتظام، الذي ما فيه خلل ولا عيب، ولا ممانعة، ولا معارضة، فدل ذلك، على أن مدبره واحد، وربه واحد، وإلهه واحد، فلو كان له مدبران وربان أو أكثر من ذلك، لاختل نظامه، وتقوضت أركانه فإنهما يتمانعان ويتعارضان، وإذا أراد أحدهما تدبير شيء، وأراد الآخر عدمه، فإنه محال وجود مرادهما معا، ووجود مراد أحدهما دون الآخر، يدل على عجز الآخر، وعدم اقتداره واتفاقهما على مراد واحد في جميع الأمور، غير ممكن، فإذًا يتعين أن القاهر الذي يوجد مراده وحده، من غير ممانع ولا مدافع، هو الله الواحد القهار)(7).

وقد كان الأولى بالمتكلمين أن يتجهوا في الاستشهاد على دلالة التمانع بآية سورة المؤمنون، فإنها أصح في الدلالة وأوضح لبيان المقصود، وليست كآية سورة الأنبياء التي حصل فيها خلاف قوي ومعتبر، فقول الله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون:91].

، قد اتفق العلماء على تفسيره بالتمانع في الربوبية (8)، ولم يحصل بينهم في ذلك خلاف.

وهذه الآية الكريمة ذكرت لازمين كلاهما محال، وهما:

اللازم الأول: أن ينفرد كل إله من الإلهين بما خلق، وهذا مناقض لربوبية كل منهما، لأنه يستلزم أن مخلوقات كل منهما لا تدخل تحت قدرته وتدبيره، وهذا يقتضي العجز بالضرورة، والعاجز لا يكون إلهًا.

(6) معالم التنزيل، البغوي: (1/ 241).

(7) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ابن سعدي: (5/ 220-221)، وانظر: تفسير ابن كثير: (176/3)، فتح القدير،

(8)انظر: تفسير الطبري: (66/19)، تفسير ابن كثير: (491/5)، تفسير البغوي: (427/5)، أضواء البيان، للشنقيطي: (351/5).

اللازم الثاني: أن يعلو كل منهما على الآخر، لأن الرب الحق لا بد أن يكون مالكًا لكل ما عداه ولا يخرج عن قدرته وتدبيره شيء، ويمتنع أن يكون الرب متصفا بالربوبية التامة ثم يخرج عن قدرته أحد.

فإذا علم بالضرورة انتفاء هذين اللازمين علم انتفاء الملزوم، وهو المقصود.

ومن أوجه النقد في هذا المقام أن المتكلمين إنما عنوا بتقرير الآيتين على التمانع في الربوبية، وغفلوا أن ما جاء فيهما هو على طريقة القرآن من الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية، وليس المراد تقرير الربوبية لذاتها، فإن المشركين الذين أنكرت الآيتان عليهم لم يكونوا ينازعون في ذلك، وإنما جاء القرآن لإلزامهم، ووجه الإلزام المراد أن من أقر بربوبية الله وتفرده بالملك والتدبير والخلق، ينبغي له أن يقر بمقتضى ذلك وهو صرف العبادة والتقرب إلى الله وحده لا شريك له.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الآية الثالثة المتعلقة بمسألة التمانع هي آية سورة الإسراء، وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء:42]، قد حصل فيها خلاف قوي بين أهل السنة والجماعة، على قولين:

1- فمنهم من ذهب إلى أن المراد "سبيلا" إلى المغالبة والمنازعة في الملك، وهذا يجعل الآية في التمانع في الربوبية(1).

2- ومنهم من اختار أن المقصود "سبيلا" إلى التقرب والتزلف، فتكون الآية على هذا الاعتبار في تقرير التمانع في الألوهية(2).

والخلاف في ذلك قوي ولكل قول حجته وأدلته، ومن العلماء من جعل الآية محتملة للتفسيرين، ولعل ذلك أقرب إلى الصواب والله أعلم(3).

الوجه الثالث:

ومن أوجه النقد المتعلقة بالمعتزلة تحديدًا أن هذا الدليل لا يستقيم على أصولهم في باب القدر، حيث غلوا في إثبات القدرة للعبد، وزعموا أن أفعالهم لا تتعلق بها قدرة الله، وأنهم الخالقون لها، فمقتضى هذا أن هناك إرادتين نافذتين، وقدرتين خالقتين في هذا العالم، إرادة الله -تعالى- وإرادة الشيطان، وقدرة الله وقدرة العباد، وكل ما قيل في دلالة التمانع يقال هنا، ومن التناقض الصريح الذي وقع فيه المعتزلة تقريرهم لدلالة التمانع في باب الربوبية وإعراضهم عن طردها وقولهم بنقيضها في باب القدر(4).

أما أهل السنة والجماعة فإن تقريرهم لهذا الدليل سالم من الاعتراضات والإشكالات، لأنهم اعتمدوا في تقريره على دلائل القرآن المتضمنة للبراهين العقلية بأفصح لغة وأقوم منهج وأتم دلالة.

الخاتمة

نتائج البحث:

1- اعتمد عامة المتكلمين من معتزلة وأشاعرة وماتريدية على دليل التمانع في تقرير وحدانية الله في ربوبيته وأنه لا شريك له في ملكه، ولم يكن بينهم خلاف في صورة الدليل الجوهرية، وإنما خلافهم في الأمثلة المذكورة فقط.

2- لم يسلم دليل التمانع الكلامي من اعتراضات فلسفية وأشهرها اعتراض بالفيلسوف ابن رشد، ومن اعتراضات كلامية وأشهرها اعتراض الآمدي والتفتازاني، ولم تلق اعتراضات هؤلاء رواجًا عند عامة المتكلمين، بل فندوها وردوا عليها.

3- دليل التمانع صحيح من حيث الأصل، وهو من التوحيد الواجب، ولا إشكال فيما ذكره المتكلمون في الجملة وإن كانوا قد يعرض لهم الخطأ في بعض تفاصيله والاستدلال الشرعي عليه.

4- أعظم ما ينتقد على المتكلمين أنهم بالغوا في تقرير دلالة التمانع على الربوبية مع أن توحيد الربوبية لم ينازع فيه عامة المشركين بل أقروا به وآمنوا، وأهملوا مقتضى ذلك وهو ضرورة إفراد الله بالعبادة، وهو ما نازع فيه عامة المشركين.

5- موقف أهل السنة من دليل التمانع موقف معتدل، فهم يرون صحته، ولكنهم ينتقدون مبالغة المتكلمين في العناية به والوقوف عنده، وهذا خلاف منهج القرآن الذي يستدل بالربوبية على وجوب إفراد الله بالعبادة، ولا يجعلها غاية يوقف عندها ويكتفى بها.

التوصيات:

1-العناية بدراسة الاعتراضات الكلامية والفلسفية على أشهر الأدلة الكلامية، كدليل الأعراض وحدوث الأجسام، ودليل التركيب، ودليل الاختصاص.

2-العناية بدراسة مظاهر الخلاف داخل المدارس الكلامية، وأسبابه.

---

(1) انظر: تفسير البغوي: (116/3)، أضواء البيان، للشنقيطي: (54/3).

(2) انظر: تفسير الطبري: 91/15)، تفسير ابن كثير: (47/3)، درء تعارض العقل والنقل: (35/9).

(3) انظر: تفسير السعدي: (110/3-111).

(4) انظر: الانتصار في الرد على القدرية الأشرار، للعمراني: (331/2)، الإرشاد، للجويني: (ص55)، أصول الدين، للبغدادي: (ص82).

قائمة المصادر والمراجع

- الأدلة العقيلة النقلية على أصول الاعتقاد، للدكتور سعود العريفي، مركز تكوين ط1/ 1435هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، دار إحياء التراث، بيروت.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: محمد يوسف، علي عبد المنعم، ط الخانجي، القاهرة، ط3، 1422هـ.
- أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي التميمي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1/ 1423هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، 1415هـ.
- الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: مصطفي عبد الجواد عمران، دار البصائر، ط2/ 1432هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، ابن تيميّة ، تحقيق: د. ناصر العقل، دار العاصمة، ط6، 1426هـ.
- إلجام العوام عن علم الكلام، أبو حامد الغزالي، دار المنهاج ، جدة، ط 1، 1439هـ.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ط2، 1421هـ.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ط2، 1421 هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبغوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- بحر العلوم، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية, ط1/ 1413هـ .
- بحر الكلام في أصول الدين، لأبي المعين النسفي، تحقيق: الدكتور عبدالله محمد إسماعيل والدكتور محمد السيد شحاتة، المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع، ط1/ 1432هـ.
- تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي، تحقيق: الدكتور محمد الأنور، مكتبة الأزهر للتراث، مصر، ط1، 2011م.
- التسعينية، ابن تيميّة ، تحقيق: د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، ط1، 1420هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، دار طيبة الخضراء، ط1/ 1439هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل ابن كثير، تحقيق سامي محمد سلامة، دار طيبة، ط2، 1420هـ.
- تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد، لأبي إسحاق الصفار، تحقيق: عبد الله إسماعيل. ط المكتبة الأزهرية للتراث والجزيرة للنشر، مصر، ط الاولى 1432 هـ
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للقاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب
- التمهيد في أصول الدين، لأبي المعين النسفي الحنفي، تحقيق: محمد عبدالرحمن الشاغول، دار التوحيد للنشر المكتبة الأزهرية للتراث، ط1/ 1430هـ.
- التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: بكر طوبال، ط دار صادر، بيروت، ط الثانية 2010م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن ناصر السعدي، المؤسسة السعيدية، الرياض.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار هجر، ط1، 1422هـ
- حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، لعبدالرحيم بن صمايل السلمي، دار المعلمة للنشر (الرياض)، الطبعة الأولى/ 1421هـ.
- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 2، 1411هـ.
- شرح الأصبهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد السعوي، ط دار المنهاج، الرياض، ط الثانية 1433هـ.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط الثالثة، 1416هـ.
- شرح الخريدة البهية، لأبي البركات الدردير، تحقيق: مصطفى أبو زيد، دار البصائر، ط1/ 1431هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، لعلي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1403هـ.
- شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة المسمى بالاعتماد في الاعتقاد، لأبي البركات النسفي، تحقيق: عبدالله محمد إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة، ط1/ 1432هـ .
- شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، دار عالم الكتب، بيروت، ط2، 1419هـ.
- شرح المقاصد، للتفتازاني، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ.
- شرح جوهرة التوحيد، لبرهان الدين إبراهيم الباجوري، المكتبة الأزهرية

للتراث، ط1/ 2002.

- شرح سعد الدين التفتازاني على العقائد النسفية للإمام نجم الدين عمر النسفي، المكتبة الأزهرية للتراث.
- غاية المرام في شرح بحر الكلام، لحسن أبي بكر المقدسي، تحقيق: عبد الله محمد عبد الله ومحمد السيد أحمد، مكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر، ط1/ 1432هـ.
- غاية المرام في علم الكلام، لسيف الدين الآمدي، تحقيق: حسن عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1391هـ .
- قواعد وضوابط منهجية للردود العقدية، د. أحمد قوشتي، مركز تكوين، ط 1، 1441هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الكتب العملية، بيروت، ط1، 1995.
- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، 2007م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة ﷺ، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، 1425 هـ.
- المسامرة في شرح المسايرة، لابن الهمام الحنفي، المكتبة الأزهرية، مصر، ط الثانية،2006م.
- المطالب العالية، الرازي، تحقيق: د.أحمد السقا، دار الكتاب العربي، ط الأولى، 1407هـ.
- المغني في أبواب العدل والتوحيد، الهمداني، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق مجموعة محققين بإشراف طه حسين.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1409هـ.
- نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، صححه الفرد جيوم، ليدن.

List of Sources and References:

- al'adilat aleaqilat alnaqliat ealaa 'usul al'aetuqad, lilduktur sueud alearifi, markaz takwin ta1/ 1435h.
- 'iirshad aleaql alsalim 'iilaa mazaya alkitab alkarim , li'abi alsaeuda, dar 'iihya' alturath , bayrut.
- al'iirshad 'iilaa qawatie al'adilat fi 'usul alaietiqadi, li'abi almaeali aljuayni, tahqiqu: muhamad yusif, eali eabd almuneam, t alkhanji, alqahirati, ta3, 1422h.
- 'usul aldiyni, lieabd alqahir albaghdadii altamimi, tahqiqu: 'ahmad shams aldiyn, dar alkutub aleilmiati, ta1/ 1423h .
- 'adwa' albayan fi 'iidah alquran bialquran , lilshaykh muhamad alshanqiti, dar alfikri, bayrut, 1415h .
- aliaqtisad fi aliaetiqadi, li'abi hamid alghazalii, tahqiqu: mustafi eabd aljawad eumran, dar albasayir, ta2/ 1432h .
- aqtida' alsirat almustaqim mukhalafat 'ashab aljahimi, abn tymyt , tahqiqu: du. nasir aleaqla, dar aleasimati, ta6, 1426h.
- 'iiljam aleawami ean eilm alkalami, 'abu hamid alghazalii, dar alminhaj , jidat, t 1, 1439h.
- al'iinsaf fima yajib aetiqaduh wala yajuz aljahl bihi, li'abi bakr albaqlanii , tahqiqu: muhamad zahid alkuthari, almaktabat al'azhariatu, ta2, 1421h .
- al'iinsaf fima yajib aietiqaduh wala yajuz aljahl bihi, li'abi bakr albaqlani, tahqiqu: muhamad zahid alkuthari, almaktabat al'azhariatu, ta2, 1421 c.
- 'anwar altanzil wa'asrar altaawili, lilbughui, tahqiqu: muhamad eabdalrahman, dar 'iihya' alturath alearabii, bayrut, ta1, 1418h .
- bahr aleulumi, li'abi allayth alsamarqandi, tahqiq : ealiin muhamad mueawad, dar alkutub aleilmiati, ta1/ 1413h .
- bahr alkalam fi 'usul aldiyn, li'abi almuein alnasafi, tahqiq :alduktur eabdallah muhamad 'iismaeil walduktur muhamad alsayid shahatat, almaktabat al'azhariat lilturath aljazirat lilnashr waltawzie, ta1/ 1432h.
- tabsirat al'adilati, li'abi almuein alnusfi, tahqiqu: alduktur muhamad al'anuar, maktabat al'azhar liltarathi, misr , ta1, 2011m .
- altiseiniata, abn tymyt , tahqiqu: du. muhamad aleajlani, maktabat almaearifi, ta1, 1420h.
- altashil lieulum altinizil, liabn jiziy alkalbi, dar tiibat alkhadra', ta1/ 1439h.
- tafsir alquran aleazimi, li'iismaeil abn kathir, tahqiq sami muhamad salamata, dar tibati, ta2, 1420hi.
- talkhis al'adilat liqawaeid altawhid , li'abi 'iishaq alsafar, tahqiq : eabd allah 'iismaeil . t almaktabat al'azhariat lilturath waljazirat lilnashr , misr , t alawlaa 1432 hu
- tamhid al'awayil watalkhis aldalayila, lilqadi 'abi bakr albaqlani, tahqiq eimad aldiyn haydar, muasasat alkutub
- altamhid fi 'usul aldiyn, li'abi almuein alnisfii alhanafii, tahqiq : muhamad eabdalrahman alshaaghul, dar altawhid lilnashr almaktabat al'azhariat liltarathi, ta1/ 1430h .
- altawhidu, li'abi mansur almatridi, tahqiqu: bikr tubal, t dar sadir , bayrut , t althaaniat 2010m.
- taysir alkarim alrahman fi tafsir kalam almanan , lilshaykh eabd alrahman nasir alsaedi , almuasasat alsaeidiatu, alriyad.
- jamie albayan fi tawil ay alquran , liabn jarir altabri, tahqiqu: alduktur eabd allah alturki , dar hijr, ta1, 1422h
- haqiqat altawhid bayn 'ahl alsunat walmutakalimina, lieabdalrahim bin samayil alsilmi, dar almuealimat lilnashr (alriyadi), altabeat al'uwlaa/ 1421h .
- dar' taearud aleaql walnaql , lishaykh al'iislam abn taymiat ,tahqiq : muhamad rashad salim , t jamieat al'iimam muhamad bn sueud al'iislamiati, t 2, 1411h.
- sharh al'asbhaniat , lishaykh al'iislam abn taymiat , tahqiqu: alduktur muhamad alsaeawii , t dar alminhaj , alriyad , t althaaniat 1433h.
- sharh al'usul alkhamsati, lilqadi eabd aljabaar alhamdani, tahqiqu: alduktur eabd alkarim euthman, maktabat wahbata, t althaalithati, 1416h.

- qawaeid wadawabit manhajiat lilrudud aleaqdiati, du. 'ahmad qushti, markaz takwin, t 1, 1441h.
- alkashaf ean haqayiq altanzil waeuyun al'aqawil fi wujuh altaawili, alzamakhshiri, dar alkutub aleamaliatu, bayrut, ta1, 1995.
- alkashf ean manahij al'adilat fi eaqayid almalati, aibn rushd, markaz dirasat alwahdat alearabiati, t 3, 2007m.
- majmue fatawaa shaykh al'iislam abn tymyt ¬, tahqiqu: eabd alrahman bn qasima, majmae almalik fihd, 1425 c.
- almusamarat fi sharh almusayarati, liabn alhumam alhanafii, almaktabat al'azhariati, masr, t althaaniati,2006m.
- almatalib alealiatu, alraazi, tahqiqu: da.'ahmad alsaqaa, dar alkutaab alearabii, t al'uwlaa, 1407h.
- almughaniy fi 'abwab aleadl waltawhidi, alhamdani, alqadi eabd aljabaar bin 'ahmad alhamdani, tahqiq majmueat muhaqiqin bi'iishraf tah husayn.
- minhaj alsunat alnabawiati, liabn taymiat , tahqiqi: muhamad rashad, maktabat abn taymiat , alqahirati, ta2, 1409h .
- nihayat al'iiqdam fi eilm alkalami, lilshahristani, sahhhuh alfarid jium, lidn.
- sharh alkharidat albahiati, li'abi albarakat aldirdir, tahqiq : mustafaa 'abu zayda, dar albasayir, ta1/ 1431h .
- sharh aleaqidat altahawiat , lieali bin 'abi aleizi alhanafiu , tahqiqu: alduktur eabd allah alturki washueayb al'arnawuwt , muasasat alrisalati, ta3, 1403h.
- sharh aleumdat fi eaqidat 'ahl alsunat waljamaeat almusamaa bialaietimad fi alaietiqadi, li'abi albarakat alnasafi, tahqiqu: eabdallah muhamad 'iismaeil, almaktabat al'azhariat lilturath aljazirat, ta1/ 1432h .
- sharh almaqasidi, lisaed aldiyn altaftazani, dar ealam alkutab, bayrut, ta2, 1419hi.
- sharh almaqasidi, liltiftazani, tahqiqu: da. eabd alrahman eumayrata, dar ealam alkutab, bayrut, ta1, 1409h.
- sharah jawharat altawhidi, liburhan aldiyn 'iibrahim albajuri, almaktabat al'azhariat liltarathi, ta1/ 2002.
- sharh saed aldiyn altaftazaniu ealaa aleaqayid alnisfiat lil'iimam najm aldiyn eumar alnusfi, almaktabat al'azhariat liltarathi.
- ghayat almaram fi sharh bahr alkalami, lihasan 'abi bakr almaqdisi, tahqiqu: eabd allah muhamad eabd allah w muhamad alsayid 'ahmadu, maktabat al'azhariat lilturath aljazirat lilnashri, ta1/ 1432h .
- ghayat almaram fi eilm alkalam , lisayf aldiyn alamdi , tahqiqu: hasan eabd allatif , almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiat , alqahirat , 1391h.